الفصل السابع

صعـاب متزايدة

سيكون من خطل القول إذا قلنا إن الإدارة الجديدة للحجاز قد ثبتت أقدامها منذ البداية بكل راحة. إن ذلك أبعد بكثير مما قد يمكن تصوره في تلك الظروف، رغم أن ابن سعود لم يحبط توقعات أصدقائه في أمر واحد. ومنذ البداية فقد بدا واضحاً أنه لن يتسامح أبداً مع تهديد أمن المواطن وما يملك، وقد تم إسكان البدو بعيداً عن الإغراءات بمنع تخييمهم جوار الطرق الرئيسة. حيث أصبح بالإمكان رؤية عابري الطريق العزل بصورة منتظمة في الطرقات أفراداً وجماعات. وحقيقة أنه من الصعب التفكير في حالة إزعاج واحدة ضد المسافرين على طرق الحجاز خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية؛ ولذلك ينبغي نسب الفخر والشرف لمن يستحقه. لابن سعود وحده. ولم يكن ذلك الإنجاز بسبب التحذيرات لتخويف الجناة، إنما على العكس تماماً، فقد كان من النادر في تلك الأيام الأولى أن ترى شرطياً أو أياً من رجال الأمن على الطرق الرئيسة، وهجرت القلاع ونقاط العبور التي أقامها الأتراك والأشراف على الطرق، بل وتركت عمداً لتنهار من تلقاء نفسها، أو في بعض الأحيان، لتوفر مواداً للطرق الجديدة.

والحقيقة الواضحة هي أن ابن سعود قد أتى إلى البلاد بسمعة لم يكن بمقدور أحد أن ينال منها ! وبثقته في تلك السمعة غدا بإمكانه شخصياً أن يحكم بواسطة الظهور المادي للإخوان الرهيبين، الذين أعادهم إلى الصحراء

بعد انتهاء مهمتهم في الحجاز، و أعاد توظيفهم في الحملات التي تهدف إلى إحباط محاولات اليمنيين العدائية ليحتل ويؤمن المديريات الجنوبية للحجاز حتى جازان والحدود، حتى اعترفت الأمارة الإدريسية في منخفض عسير بسيادة ابن سعود، واستردت نوعاً وسيطاً من الاستقلال، حتى تم استيعابها في مملكته بعد ذلك ببضعة سنوات. وكانت هناك حملات مماثلة إلى المناطق الشمالية حيث رد الأخوان المصادمات التي حدثت في المدينة والتي أسفرت دون سفك دماء عند دخول ميناء ينبع والوجه والمناطق المتاخمة حتى حدود العقبة – معان.

لكن وبينما حالف النجاح نشاطات الملك الوهابي بالتوافق مع امتداد سيطرته على كل أجزاء الحجاز وفرض السلام على السكان غير المعتادين على هكذا رفاه في الماضي، فقد واجه الملك في مركز قيادته مشاكل ذات طابع جديد، لم تسعفه خبرته السابقة في إيجاد حلول لها. وقد صار بإمكان الملك عبر الاستدانة من بعض التجار المقربين له بضمان شخصيته، وبتأجيل محدود للرواتب ولإعانات والدفعيات الأخرى لمن خدموه في منحى أو آخر، أن يجعل النهايتين تلتقيان (أو تبدوان تلتقيان)، وأن يصبح بالتالي دخل الصحراء السنوي ما يقارب ١٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً. ولكن هذا اللعب بالملايين في بلاد متمرسة وذلك قبل مجيء الأعين الأجنبية التي تركزت في جدة، جميعهم انتقاديون وجلهم ليسوا بأصدقاء حميمين، كان أمراً مختلفاً. لم يعد بمقدور ابن سعود أن يكون بنفسه وزيراً للشؤون المالية، بينما قلت قدرته على إدارة أقسام الدولة الأخرى اللازمة لبلد "متحضر". كان في حاجة

ماسة لنصف درزن من الرجال المخلصين ذوي الكفاءة ليساعدوه في تلك المهمة، ولكن لم يكن بالإمكان إيجاد أحد، حيث كان معظم الموظفين المؤهلين للنظام المندحر معزولين ومطالبين بإثبات ولائهم للنظام الجديد، بينما افتقر القادمون مع الفاتح الجديد والذين كان أغلبهم لاجئين من دول عربية محتلة من قبل بريطانيا أو فرنسا إلى الكفاءة المطلوبة لهذا العمل الهام والذي كانوا مسؤولين عنه خلال الشهور الأولى من العهد الجديد.

شجع هذا ميل ابن سعود الفطري لتركيز كل السلطات الإدارية في شخصه. لم تكن هناك مشكلة تستعصي على انتباهه الشخصي، وكانت عزيمته التي لا تفتر قد أعانته لمواكبة كل الفرص لإنجاز كل الأعمال بتفاصيلها والتي كان من الأفضل تركها لمرؤوسيه في إطار خطة عامة. ولم يتم إحراز إلا نتائج محدودة باستخدام هذه المؤسسة المشوشة، رغم أنه وحتى اليوم يبدو من المشكوك فيه أن ذلك التدهور في السلطة والذي فرض نفسه خلال العشرين سنة الماضية، وبخاصة في القضايا المالية والاقتصادية، قد يكون بسبب الضعف الجسدي لا بسبب ضعف الرغبة لتلك الروح التي لا تقهر. وأدت زيادة ضغط حجم العمل المتزايد والعاجل ذي الطبيعة الجديدة إلى فرض الحاجة إلى صمام أمان، وكان من حسن حظ الملك أن يظهر الرجل المناسب لتلك المهمة في اللحظة المناسبة ليريحه من هم أثقله خلال تلك السنوات الحرجة: رجل جمع بين العبقرية الطبيعية للعمل المطلوب وبين الثقة المطلقة للملك.

عبدالله السليمان الحمدان، أحد مواطني عنيزة في منطقة القصيم، كان يدير عملاً تجارياً، كما هو حال معظم المواطنين، وقد أمضى بعضاً من

السنوات في الهند يجمع الخبرة التي جعلته في تأهيل ممتاز. وكان أخوه الأكبر محمد قد دخل في خدمة ابن سعود في الأمور الكتابية لعدة سنوات كسكرتير شخصي مقرب حتى وفاته. واعتماداً على ذلك حضر الأخ إلى حضرة ابن سعود، وذلك خلال حملة الحجاز، وبقي هناك لثلاثة أو أربعة سنوات حتى أثبت قدرة أهلته ليرتقي ويكون وزيراً للمالية، ذلك المنصب الذي بقي فيه إلى الآن ما يقرب من عشرين عاماً، والذي من خلاله أدى لدرجة الكمال دور جعفر البرمكي مع الخليفة هارون الرشيد. وفي كل القضايا كانت المقاربة بين النظامين الذين يفصل بينهما ما يقارب الأحد عشر قرناً، لافتة، رغم أن بطلي الرواية العظيمين لم يراودهما أبداً أن دوريهما قد لعبا منذ زمن بعيد بمثل هذا التميز على مسرح بغداد! وكسلفه المشهور، طوّر عبدالله السليمان الإدارة المالية للبلاد على أساس تجارة عائلية ضخمة، بتقسيمات تمس كل جوانب الحياة العامة. وكما جعفر كان عبدالله السليمان الخادم المخلص لسيده، وتحت إمرة سيده كان الحكم الذي لا خلاف حوله لمستقبل أمته. على كل، فإنه من النادر إمكانية القول بأن البلاد لم تزدهر خلال فترة إدارته القادرة، برغم إمكانية انتقاد أساليبه الإدارية إن حاولنا نقد تفاصيلها.

ولكني استبق تطورات كانت لا تزال في رحم الغيب خلال الأيام الأولى من حكم الوهابيين في الحجاز. في غضون ذلك، كان الهم الرئيس لابن سعود إنشاء نظام خاص للإدارة يمكنه احتمال عبء المسؤوليات الجديدة التي فرضها واقع الاحتلال. وباستثناء بعض الزيارات العرضية القصيرة لجدة، كان يقضي جل وقته بالضرورة في مكة، حيث كانت هناك ترتيبات لابد منها لموسم الحج

القادم، بجانب إعادة صياغة آلية الحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤتمر الإسلامي في الصيف. وهكذا، وفي سبيل الحفاظ على الصلة مع البعثات القنصلية الأجنبية والمجتمع التجاري في جدة استبقى الملك القائمقام السابق الحاج عبدالله علي رضا، وهو من أكثر التجار ثروة واحتراماً في المدينة، في منصبه لمتابعة الأمور الإدارية المعتادة. ولكنه وجد أن من الضرورة تعيين شخص آخر يمثله في القضايا ذات الطابع الشخصي. فوقع اختياره لتلك المهمة الدقيقة ربما على د. عبدالله الدملوجي، أحد مواطني الموصل في العراق، والذي كان يبحث عن حظوظه منذ الأيام الأولى للحرب الكبرى: أولاً في وظيفة طبيب العائلة وأخيراً كمستشار سياسي عام. كان الدملوجي رجل ذو خيال واسع ويمتلك قدرة ملحوظة، ولكن عدم التوضيح الكافي للمهام التي كان عليه القيام بها أدى إلى نشوب الخلاف بينه والحاكم الأعلى. وكانت النتيجة أن ساد جو عام من الإحباط وتدنت الفعالية في المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية للفترة الانتقالية، وأدى ذلك إلى فتح الباب واسعاً للنقد المبطن، رغم كونه أقل مرارة، لإدارات كثيرة، وبخاصة وسط الكثير من الموظفين العاطلين من العهد السابق، والذين ينظرون بغضب طبيعي إلى مرؤوسيهم السابقين الذين أصبحوا مسؤولين عن الجمارك والإدارات الأخرى ذات الذكرى المربحة.

ورغم البلبلة العامة فقد تمت إنجازات، حيث تم توقيع عقد مع الدار الملكية لسك العملة في إنجلترا لتزويد البلاد بملايين العملات المعدنية لمقابلة الطلب المتزايد على قطع النقد الصغيرة (الصرف) وسط الطبقات الفقيرة.

ووقع عقد آخر مع مصر لطباعة مجموعة جديدة من الطوابع البريدية للنظام الوهابي. وبدأت المفاوضات لشراء مكثف مياه جديد لزيادة كمية المياه المحلاة لمجابهة الطلب المتزايد للسكان الذين عايشوا محن العطش خلال حصار مكة. وبدأت السيارات في الوصول إلى البلاد بصورة منتظمة وبزيادة مطردة في أعدادها، على حساب الحكومة ولفائدة المضاربين المستفيدين من حرية استجلاب ما يريدون لراحة الحجيج. وقد طُلبت تجهيزات لاسلكية من شركة ماركوني لميناء القنفذة لإصلاح الاتصالات مع القوات المنتشرة للسيطرة على عسير وتهامة ولمراقبة الحدود مع اليمن. وفي ذات الوقت قُدم كل التشجيع لعودة سكان جدة ومكة وعائلاتهم الذين هربوا منها خوفاً من الأخطار التي واجهتهم في الحجاز أيام العداوات والتجؤوا مؤقتاً إلى السودان، وأسمرة، والهند وجهات أخرى. وقامت الحكومة بإلغاء رسم الدخول، ولم يمض وقت طويل حتى تمت عودة حوالي ٥٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم مرة أخرى، يمنون أنفسهم بالكثير في ظل نظام الحكم الجديد.

وفيما يخص بريطانيا العظمى، فإن الوضع الدبلوماسي المتعلق بحدود الدولة الوهابية مع الدول التي لبريطانيا مصالح فيها، وبالأخص العراق وشرقي الأردن، فقد تم ترتيبه قبل سقوط جدة بموجب معاهدة بحرة والهدا على التوالي، حيث تفاوض ابن سعود مع بعثة بريطانية برئاسة سير جيلبرت كلايتون، وقد شهدت السنتين الأوليتين من الحكم الوهابي في الحجاز استئناف المباحثات بين البلدين في محاولة متبادلة لإقامة علاقات على أسس صداقة واضحة. وفي غضون ذلك صُدم ابن سعود عميقاً وارتبك كثيراً عند

احتلال بريطانيا لمناطق معان والعقبة في يوليو ١٩٢٥م، لصالح منطقة شرقي الأردن الواقعة تحت الانتداب. لم يكن بمقدوره أبداً أن يقر بذلك دون جدال في ذلك الوقت، وقد ظلت المسألة مطروحة للنقاش حتى يومنا هذا، كما ثبت بالحقيقة القائلة بأن الحدود الجنوبية لشرقي الأردن وضعت بواسطة طرف واحد هو بريطانيا العظمى، ولكن لم يُعترف بها رسمياً من قبل حكومة المملكة العربية السعودية.

لكن ابن سعود لم يكن ليسمح لذلك الخلاف بأن يسمم علاقاته مع حكومة طالما كان يعدها الصديقة التقليدية للعرب. ولكن كانت هناك مشاكل صغيرة أخرى، وبصورة أساسية ما تبقى من الامتيازات الأجنبية، التي لم يعترف بها ابن سعود أبداً، والتي كانت سبباً في الشحناء بين الوكالة القنصلية البريطانية قليلة الخبرة نوعاً ما والسلطات الوهابية. وعموماً، وبالمزج بين الصبر والمثابرة تمكن ابن سعود من مقاومة كل الانتهاكات على حكومته في مسائل مثل. مكافحة الرق وقوانين الحج، ناهيك عن تمكنه من تطبيق القانون على كل الأفراد القاطنين أو الزائرين للبلاد: مع التركيز على دعم قانون الشريعة في كل القضايا التي يكون طرفها مسلمين.

وبنهاية عام ١٩٢٦م وافق الملك بينما كان في زيارة إلى المدينة على إجراء مزيد من المحادثات مع الحكومة البريطانية، مع الوضع في الحسبان فكرة الوصول إلى حل نهائي لكل القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين. وكان الوكيل البريطاني السير س. ر. جوردان قد انتدب لإجراء المباحثات نيابة عن حكومته، حيث قابله ابن سعود في معسكر خارج حدود المناطق المقدسة.

ولكن سرعان ما ظهر أن مواقف وتعليمات المفاوض البريطاني لا توحي إلا بأمل ضئيل لنجاح المفاوضات التي سرعان ما انفضت دون حسمها. ولم تستأنف تلك المحادثات إلا حين قام السير جيلبرت كلايتون بزيارة جدة مرة أخرى في صيف ١٩٢٧م، ولكن حتى ذلك الحين أثمرت المفاوضات عن إخفاق جدي رغم كونه مؤقتاً، وتم تجاوزه لاحقاً بتعديل في الموقف البريطاني، وقام السير جيلبرت كلايتون خلال زيارة قصيرة لبلاده برفع تقرير عن محادثاته مع الملك. وفي غضون ذلك قام الأخير بإعفاء نفسه وأوقف المحادثات من أجل الوصول إلى توقيع معاهدة وأعد ملفاً ضخماً أسماه " الكتاب الأخضر " يسرد فيه بالتفصيل أسباب عجزه عن الاستجابة لبعض المطالب البريطانية المتطرفة ولحس الحظ ثبت أنه ليس بالضرورة إصدار هذا بوثيقة ونشرها، إذ عاد السير جيلبرت كلايتون في الخريف بمقترحات جديدة وأكثر عقلانية سهلت الوصول إلى ما عُرفت بمعاهدة جدة، والتي تم بمقتضاها أخيراً ضبط العلاقات ما بين البلدين.

وبالعودة إلى الأشهر الأولى من عمر الحكومة الجديدة نجد أن قرار ابن سعود الخاص عقد مؤتمر إسلامي لمناقشة مستقبل الحجاز، بينما يؤجل حسم الخلاف الموروث حول القضايا العامة المطروحة للنقاش، لم يساعد كثيراً في خلق مناخ ودي بين ابن سعود والدول الإسلامية الأخرى. وعجز تقرير البعثة الفارسية المذكورة من قبل، رغم اعتدال لغته وعدم إطلاق عدائه، عن حجب حقيقة أن عدداً من القباب والمزارات، التي تعد على نطاق واسع مقدسة، تم انتهاكها وتدميرها من قبل الوهابيين التطهيريين. وكان هناك خلافاً وشيكاً

حول وضع المحمل المصري، والذي زاد تعقيداً بالطموح المعروف للملك فؤاد الذي كان يسعى للحصول على التأييد للاعتراف به كخليفة. كل ذلك ألقى ظلالاً عليه. ولكن ربما كان أقوى الأسباب لتلك المشكلة سلوك المسلمين الهنود، والذين كانوا، بفضول تام، مشتغلين بالحماسة لنوع البرلمان البريطاني والديمقراطية والذي حسبوه أكثر النظم ملائمة لحكومة تفرض على أراضي المسلمين المقدسة! ولكن هذا الجزء من وجهة النظر الإسلامية ربما قوبل بالصدمة في الصميم بمطالبة ابن سعود بلقب ملك، والذي سيجعل الأرض تنهار تحت أقدام دعاة الديمقراطية. وكان وفد الجمعية الهندية للخلافة الذي وصل الحجاز الممثل الرئيس والوحيد لهذه الآراء، وقد أُسقط في يده، على الأقل من ناحية الشكل، بحجة أن المناداة بابن سعود ملكاً من قبل أهل الحجاز كانت متماشية مع مبدأ تقرير المصير، والذي أمَّنه لهم الملك الجديد منذ البداية. وقد اقتنع أعضاء الوفد (ظفر علي خان من صحيفة زامن دار، وشعيب قريشي ومولانا عرفان) بعد إقامتهم القصيرة قبل وأثناء سقوط جدة بأن ابن سعود يجب أن يكون بطريقة ما مرتبطاً بمستقبل الحكومة في الحجاز! ولمزيد من الدقة فقد صوروه على أنه الحاكم الأعلى في الحجاز فيما يخص السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، بينما يمكن أن توجه السياسة الداخلية للدولة بواسطة جسم ديمقراطي تحت إشرافه العام يتم فيه تمثيل كل الدول والمجتمعات الإسلامية في العالم.

كان ذلك قبل اتخاذ اللقب الملكي من قبل ابن سعود، بينما شجع البطء في تطور الإدارة في اتجاه الاستقرار حتماً النقاد للعزف على وتر الحاجة إلى

مزيد من الإصلاح الجذري في حكومة الأراضي المقدسة. وقد استفاد الهنود بالطبيعة استفادة كاملة من الفرصة الضئيلة التي سنحت لهم، بينما لم يضع ابن سعود أي فرصة بكل ما منح له من صبر ومثابرة على مقارعتهم الحجة بالحجة بنفس منطقهم: مصرّاً على التزامه الديني القاطع (والذي أُنتقد لأكثر من مرة بواسطة أعداء النظام)، مؤكداً لهم على تصميمه للحفاظ على استقلال الحجاز من أي نوع من أنواع النفوذ أو السيطرة الأجنبية، سياسياً أو اقتصادياً. وفي النهاية غادر الوفد الهندي في الجزء الأخير من يناير، نصف مقتنعين بأن مستقبل الحجاز في أيدي أمينة. وحل محله مباشرة وفد آخر من الهند، ممثلاً في جمعية خدام المدينتين المقدستين، والذين جلبوا معهم مبلغ ٦٠,٠٠٠ روبية لإغاثة " ضحايا " المدينة ! كان سلوك هذه البعثة عدائياً سافراً منذ البداية، ولم يدم الأمر طويلاً بابن سعود، الذي احتملهم لغاية حدود احتماله رغم الكثير من التحريض، حتى وجد نفسه مضطراً للطلب منهم مغادرة البلاد. ولضمان التنفيذ الفوري لذلك القرار تم إرسالهم في حراسة الشرطة من مكة إلى جدة وأركبوا في سفينة مغادرة إلى السويس في الأول من مارس بعد أن أمضوا أكثر بقليل من شهر في الحجاز. كان انتقادهم للنظام في الحجاز مركزاً في غالبه حول ادعاءات مبهمة حول رضوخ ابن سعود للنفوذ البريطاني، كما أثبتته معاهدات الهدا و بحرة، والتي نادوا برؤية نصها الأصلي الموقع، لشكهم في وجود بنود سرية! وكانت الوحشية الاتهام التالي في ترتيب قائمة اتهامهم للإدارة الوهابية، حيث طالبوا بتوضيحات حول "الفظائع" التي أُرتكبت في الطائف والمدينة ومناطق أخرى. وفي الختام،

اعترضوا بشدة على تحايل ابن سعود على الرؤية الإسلامية بمناداته من جانب واحد بالعرش.

وكان ما يهم ابن سعود كملك هو استمالة مشاعر العالم خاصة العالم الإسلامي، لم يكن ليتحمل مثل تلك العقبة. وفي نهاية الأمر، انتهى المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٢٦م باستياء عام، ولم يحاول العالم الإسلامي مرة أخرى التأثير على تطور الإدارة في الحجاز على أساس الخبرة المتكررة سنوياً بمتطلبات الحج. وقد شهدت السنوات الأربع منذ ١٩٢٦م تدفقاً هائلاً للزائرين من وراء البحار، أكثر من ١٠٠,٠٠٠حاج، وقد ساهم انحطاط الاقتصاد العالمي أكثر من سلبيات الإدارة في التبشير بعشر سنوات الثلاثينيات العجاف، والجفاف المدمر الذي واكب الحرب العالمية الثانية، والذي كان خلاله أمر الوصول إلى موانى الجزيرة العربية مقيداً بشدة بدواعي سيطرة الحكومة السعودية.

لم يكن الهبوط الاقتصادي متوقعاً وسط التدفق الهائل من الثروة في حجر الجزيرة العربية خلال السنوات الأولى من الحكم الوهابي. وقد أسهمت الثروة غير المألوفة في النمط البذخي الذي لم يكن الملك ذاته بأفكاره التقليدية حول الكرم والضيافة استثناء له. كانت الأموال تتدفق من وإلى بيت المال، والذي كان حينها يترأسه الشريف شرف رضا، أحد الناجين من نظام الشريف حسين المنهار. وقد شكل مجلس تعيينات خاص لاختيار مرشحين مناسبين للوظائف الحكومية، وقد فعل أفضل ما عنده ليتكيف مع الأفكار الملكية فيما يختص بالأجور المناسبة للذين تم اختيارهم. وقامت لجنة للميزانية بما في وسعها لتهذيب السجل المدني والإدارات الأخرى التي كانت تقع تحت

الإشراف المباشر للملك مثل الدفاع والأمن العام، وكان عليها أن تتذكر دوماً بأن البلاد محكومة بسيف الملك، والذي وجب أن يظل حاداً وقاطعاً لفرض سيادة الملك والحفاظ عليها. وقام برلمان شكلي يضم ممثلين مختارين من أكبر ثلاث مدن، تم انعقاده في مكة، ولكنه لم يكن أكثر من تابع. ورغم بعض الحماقات العرضية فقد وفر الأساس لما انتهى إليه الأمر وهو المجلس الاستشاري الذي قام خلال السنين الأخيرة بعمل مفيد، وأدى دور صمام الأمان ومنع الأحكام المتعجلة في الكثير من القضايا المهمة.

وبعيداً عن الفهم السائد بأن إدارة الأمور مركزة وبشكل كبير في شخص واحد هو الملك نفسه، فإنه من الصعب خلال تلك السنوات الأولى للحكم أن ينشأ أي شكل من أشكال الحكومات الدستورية من مثل هذه التجارب. ولم تكن تلك التجارب ذاتها أكثر من محاولة لخداع منتقدي النظام، ولكنها مثلت محاولة صادقة في سبيل تمحيص واكتشاف عناصر محلية متوفرة تساهم في خلق إدارة فعالة وذات كفاءة. كانت النتائج مخيبة، وفي العديد من المناطق بدأ الهمس بأنه دون توجيه ونصح أجنبي فإن الأمل في المستقبل يظل محدوداً جداً.

وعادت الذاكرة بآخرين بالحنين لأيام حكم الأتراك الذي كان فاسداً ولكن لم تكن تنقصه الكفاءة. وذكر آخرون أن حكم الأشراف لم يكن غاية في السوء مثلما ظنوا من قبل، وقليلون فقط من ذكروا فضائل للنظام الوهابي الحاكم غير وجود الأمن والسلام بفضل الملك. وفي غضون ذلك خلق التجار ثروات من خلال الحكومة، وأثرى المضاربون سريعاً من حركة السيارات،

وبمقدار تلك السرعة أفلسوا للافتقار إلى قطع الغيار والخدمات الفعالة، وعرف الموظفون الحكوميون كيف يدخرون لمواجهة الأوقات العصيبة دون إثبات عدم أمانتهم.

وبصورة مفاجئة، ودون سابق إنذار، حلت السنوات العجاف. وقد عُدّ موسم حج عام ١٩٢٩م القياسي واحداً من أسوأ مواسم الحج على الإطلاق. وقد ضربت العاصفة الاقتصادية البلاد مثل صاعقة من السماء، واستمرت لسنوات ولكن ثبت أنها كانت نعمة متخفية.